التاريخ: 12 سبتمبر/أيلول MDE 24/6019/2022

جماعات حقوقية تحث رئيس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غراندي على وقف برنامج العودة إلى سوريا

بينما يبدأ المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي زيارته إلى سوريا، تذكّر مجموعات* حقوقية محلية ودولية بارزة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية السامية) بأن سوريا لا تزال غير آمنة للعودة، كما تحث المفوضية السامية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، على وقف البرامج التي يمكن أن تحفز العودة المبكرة وغير الآمنة.

لا تزال ظروف العودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين السوريين بعيدة المنال في سوريا. ولا يقتصر الأمر على عدم استيفاء أي من "عتبات الحماية" الـ22 التي وضعتها المفوضية السامية - وهي أساس لتقييم شروط العودة إلى سوريا - داخل أي جزء من سوريا؛ بل إن أولئك الذين عادوا طواعية قد واجهوا مجموعة من المخاطر. وبالإضافة إلى تقارير المنظمات والشبكات المحلية، أكدت تقارير منظمة العفو الدولية، و"هيومن رايتس ووتش"، ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا، أن اللاجئين الذين عادوا إلى سوريا قد تعرضوا للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والاختفاء القسري، والاختطاف، والتعذيب، والعنف الجنسي، والإعدام خارج نطاق القضاء. وتستهدف سلطات الحكومة السورية على وجه التحديد العائدين إلى سوريا بسبب فرارهم من البلاد، وغالبًا ما تتهمهم بالخيانة أو بدعم "الإرهاب". حتى أولئك الذين حصلوا على الموافقات الأمنية قبل عودتهم إلى سوريا لم يسلموا من هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي بعض الحالات، استُهدف العائدون لمجرد أنهم أتوا من مناطق سورية كانت تسيطر عليها المعارضة في السابق. وتظهر الأبحاث أنه يتهدد النساء عند عودتهن مستوى الخطر نفسه الذي يتهدد الرجال. وقد أكّد الاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية نفسها أنّ سوريا غير آمنة للعودة. وعلى الرغم من كل ذلك، وفي تناقض صارخ مع سياسة واستراتيجية المفوضية السامية المعلنة، والتي تنص على أنه يجب استيفاء قائمة "عتبات الحماية" الـ22 قبل أن تعزز الأمم المتحدة بشكل كبير برامجها المتعلقة بالعودة، فقد كان هناك تركيز متزايد في برامج العائدين - خاصة داخل سوريا - ضمن الأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة.

بحسب المنظمات الموقعة: "*الوقت ليس مناسبًا الآن لتركيز الموارد المحدودة على توسيع كبير لبرامج العودة داخل سوريا. تتجاهل مثل هذه المقاربة الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن شروط العودة الآمنة ليست قائمة داخل سوريا، وتشكل مخاطر كبيرة على حماية مئات الآلاف من النازحين السوريين وحقوقهم الإنسانية. نحث المفوضية السامية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، على وقف التوسيع المخطط لبرامج عودة اللاجئين، حتى يتم ضمان عودتهم الآمنة والطوعية والكريمة*".

في السنوات الثلاث الماضية، عاد عدد قليل جدًا فقط من اللاجئين إلى سوريا. ويمثل عدد العائدين أقل من 1٪ من اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة: 38235 سوريًا عام 2020، و35980 سوريًا عام 2021، و22362 سوريًا عام 2022. كما يظهر أحدث استطلاع أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن نية العودةhttps://data.unhcr.org/en/documents/details/93760، والذي نشر في يونيو/حزيران 2022، أن 1.7 في المئة فقط من اللاجئين السوريين يفكرون في العودة في الأشهر الـ12 المقبلة، وهو انخفاض تاريخي بالمقارنة مع استطلاعات نية العودة التي أجريت سابقًا. ووفقًا لوثائق تخطيط الأمم المتحدة، من المتوقع أيضًا أن تظل مستويات العودة منخفضة في المستقبل المنظور.

برامج تركز على عمليات العودة

على الرغم من انخفاض أعداد اللاجئين العائدين (سواء العائدين الفعليين أو الذين لديهم نية العودة أو توقع بالعودة)، وزيادة احتياجات اللاجئين في البلدان المضيفة أكثر من أي وقت مضى، فقد تكثفت مناقشات الأمم المتحدة حول برامج العودة في الأشهر الأخيرة.

ويشتمل إطار العمل الاستراتيجي للأمم المتحدة الجديد، الذي تم توقيعه فقط من قبل الحكومة السورية والأمم المتحدة، بسبب اعتراضات المانحين الرئيسيين، على ركيزة كاملة تتعلق بعودة اللاجئين. وفي موضع آخر، بدأ التركيز المتزايد على أعمال "التعافي المبكر" في الأماكن ذات "مستويات العودة المرتفعة المحتملة". وتم التحقق مؤخرًا من صحة خارطة طريق "دعم العودة على أساس المنطقة" (ABRS) في أبريل/نيسان 2022 من قبل "الفريق العامل المعني بالعودة وإعادة الإدماج" بقيادة الأمم المتحدة في دمشق. وقد أحيطت هذه العملية بسرية تامة، مع عدم مشاركة النازحين، على ما يبدو، أو منظمات المجتمع المدني المحلية، أو المنظمات التي يقودها اللاجئون، أو الجهات المانحة الرئيسية.

وَتمنح "خارطة طريق دعم العودة على أساس المنطقة" الحكومة السورية، أي الحكومة نفسها المسؤولة عن تهجير ملايين السوريين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد العائدين، دورًا مركزيًا لإملاء كيف وأين ومتى ينبغي تنفيذ مساعدات الأمم المتحدة للعودة.

مخاطر العودة المبكرة

تحمل "خارطة طريق دعم العودة على أساس المنطقة" في طياتها أيضًا مخاطر بتحفيز العودة المبكرة إلى بلد لا تتوفر فيه شروط العودة الآمنة. وبالإضافة إلى تعريض العائدين للخطر، تساهم عمليات العودة المبكرة في حركة مستمرة من عمليات "العودة والفرار"، حيث يعود الناس إلى سوريا، ليجدوا أن ظروف العودة الآمنة والطوعية والكريمة غير متوفرة، فيفرون من سوريا مرة أخرى.

ومع ذلك، بما أن البلدان المضيفة المجاورة قد تبنت سياسات أشد صرامة، بما في ذلك حظر إعادة الدخول وإغلاق حدودها في السنوات الأخيرة، فإن هؤلاء "العائدين للمرة الثانية" سيجدون أنفسهم في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل عودتهم إلى سوريا؛ وبموارد أقل، وأشد عرضة لأهواء مهربي البشر، وغياب الوضع القانوني، والفقر.

إن أي تحول إلى مساعدات للعودة على نطاق واسع في السياق الحالي ينطوي أيضًا على خطر أن تستغله حكومات البلدان المضيفة في المنطقة لتسريع أجنداتها العدائية لعودة اللاجئين المبكرة، واستخدامها كحجة لتعزيز السردية الكاذبة بأن سوريا آمنة للعودة.

خلفية

سيزور المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي سوريا بين 10 و15 سبتمبر/أيلول 2022. وتأتي زيارته على خلفية الوضع الإنساني سريع التدهور في سوريا والدول المجاورة. الاحتياجات الإنسانية في أعلى مستوياتها على الإطلاق؛ لا يزال 6.8 مليون سوري، أي ما يقرب من 20 في المئة من عدد اللاجئين في العالم، نازحين خارج سوريا، في حين أن 6.9 مليون شخص آخرين نازحون داخليًا في سوريا. ولا تزال ظروف عودتهم الآمنة والطوعية بعيدة المنال.

* منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، وRefugee Protection Watch (RPW)